

المملكة العربية السعودية تقتل المدنيين بالأسلحة الأميركية... وإصرار على إنهاء الحرب في سورية



مجازر ودمار في اليمن

ترجمة: ليلي زيدان عبد الخالق

كثرت مارجوري كون لـ«كاونتر بانش»؛ توثقت المملكة العربية السعودية في جرائم حرب، وقد ساعدها في ذلك تحريض الولايات المتحدة الأميركية لها وتزويدها بالإمدادات العسكرية. وفي أيلول عام 2015، قتلت الطائرات السعودية 135 مدنياً يمينياً أثناء احتفالهم بحفل زفاف. كما سببت الضربات الجوية بمقتل 2800 مدنياً من بينهم 500 طفل. وقد بينت تقارير منظمة «هيومان رايتس ووتش»، أن هذه التفجيرات قتلت وجرحت عوائلها كثيرين من المدنيين.

يشكل هذا الصراع جزءاً من القتال الدائر في الشرق الأوسط بين إيران والسعودية. يصف السعوديون اليمن بهدف إلحاق الهزيمة بالمتطرفين الحوثيين، الذين يقاومون القمع الحكومي الحاصل بحقهم منذ فترة طويلة. اتهمت إيران بدعمها الحوثيين، علماً أنها تستمر في إنكار ذلك. تتمتع اليمن بمركز استراتيجي من خلال توقعها على ممر مائي ضيق يصلها بخليج عدن والبحر الأحمر، حيث يمر النفط العالمي في غالبية عبر هذا الممر المائي. وكانت لجنة من خبراء الأمم المتحدة قد خلصت في تشرين الأول الماضي إلى أن التحالف الذي تقوده السعودية قد ارتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويشمل هذا: الهجمات العشوائية، واستهداف الأسواق المكتظة، وخيماء النازحين اليمينيين، ومخازن المساعدات الإنسانية وتعهد عرقلة إيصالها. وعبرت هذه اللجنة أيضاً عن قلقها من اعتبار التحالف لبعض الأفعال، بما فيها مزة وسادة، هدفاً مشروعاً لضحاياه الجوية. كذلك، وثقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أكثر من 100 هجمة على المستشفيات.

يحظر البروتوكول الأول لمعادنات جنيف استهداف المدنيين، ويض على أهمية التزام جميع أطراف الصراع بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين، وبين الأهداف المدنية وتلك العسكرية، وتوجيه عملياتها ضد الأهداف العسكرية فقط.

تتورط المملكة العربية السعودية كذلك، بانتهاكات فاضحة وجذبة لحقوق الإنسان. أصدرت الحكومة السعودية في كانون الثاني الحالي 47 شخصاً، من بينهم رجل دين شيعي سلمى يارن، قاد تظاهرات «الربيع العربي» في السعودية عام 2011. قطعت رؤوس معظمهم. يصيبنا الرعب عندما يقوم تنظيم «داعش» الإرهابي بذلك. ومع هذا، فإننا نسمع احتجاجات وأهية من المحتجزين باسم وزارة الخارجية جون كيري، الذي صرح قائلاً: «نؤمن بأن التواصل الدبلوماسي والمبادرات المباشرة، تظل أساسية للعمل على تهدئة الخلافات». كذلك، حكم في الشهر الحالي من السنة الحالية، على الفنان والشاعر الفلسطيني أشرف قباض، وهو مواطن سعودي تعيش عائلته في غزة، بقطع الرأس. أما جرائمه المزعومة، فهي: الردة أي البردة عن الإسلام وتصوير النساء وطيلة فترة المحاكمة، منع أشرف من أبسط حقوقه المدنية. الوصول إلى المحامي. ما يشكل انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

لكن، كلا من المملكة السعودية والولايات المتحدة الأميركية أطراف أساسية في معاديات جنيف، التي تحظر القتل العمد، وتعهد إلحاق آلام شديدة أو أضرار جسيمة بالسلامة البدنية وبالصحة، أو التعذيب والمعاملة اللاإنسانية. جرائم الحرب تعتبر انتهاكات جسيمة، كما تحذر من خطورة إصدار الأحكام وتنفيذ الإعدامات من دون

وجود حكم سابق صادر عن محكمة نظامية، تكفل جميع الضمانات القضائية المعترف بها، والتي لا غنى عنها في نظر الشعوب المتعدّية.

وعلى رغم أن كلا من الولايات المتحدة والمملكة ليس جزءاً من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي ينص قانونها على تقديم المساعدة والدعم المشروعين. وتقول أيضاً أنه يمكن توجيه الاتهام لأي فرد ارتكب جرائم حرب إذا ثبت أنه تعاون أو حرض أو قام بكلا الفعلين أو خلاف ذلك من مثل المساعدة على ارتكاب الجرائم أو محاولة ارتكاب الجرائم، بما في ذلك توفير سبل ارتكابها.

تعتبر حكومة الولايات المتحدة الأميركية الموزد الرئيس للأسلحة السعودية، ففي تشرين الثاني من عام 2015، باعت الولايات المتحدة السعودية أسلحة بقيمة 1.29 مليار دولار. وتتضمن هذه الصفقة 10.000 قنبلة، ذخائر، وأجزاء من الأسلحة المصنعة من قبل شركتي «ريفيون» و«بوينغ»، وغيرها من الأغراض العامة والقنابل الموجهة باللايزر. وقبل مضي عدة أشهر، وافقت الولايات المتحدة على بيع سفن قتالية للمملكة بقيمة 11.25 مليار دولار. كما تزود الولايات المتحدة الدعم الاستخباري واللوجستي لقوات التحالف. وخلال السنوات الخمس الماضية، بلغت قيمة المبيعات الأميركية للسعودية من الأسلحة حوالي 100 مليار دولار. وقد عززت هذه المبالغ والمبيعات أسهم وأرباح مقاولي الدفاع الأميركيين.

لماذا تنظر الولايات المتحدة الأميركية. في غالبية الأحيان - ناحية الجهة الأخرى على الرغم من التحذيرات الدقيقة لتقارير منظمة حقوق الإنسان، في الوقت الذي تصدعت فيه العائلة الملكية في السعودية بسبب مطالبة الشعب بحرية التعبير عن الرأي المعارض والسماح لنخبته بتقويم الإسلاميين المتطرفين، وذلك بحسب ما ذكرت صحيفة «New York Post» الأميركية على لسان كاتبها دايفيد سانغر. وفي المقابل، يؤكد سانغر: «أضحت السعودية أكبر مصدر أميركي منتظم يمكن الاعتماد عليه لملء موارد استخباراتها، للصمود في وجه إيران. المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة وخليفتها إسرائيل في مواجهة الاتفاق النووي الإيراني».

وفي نيسان 2015، منعت الحكومة الأميركية تسع سفن إيرانية محملة بالإمدادات الإغاثية من الوصول إلى اليمن. كما أرسل الرئيس باراك أوباما حامله طائرات إلى المنطقة لفرض الحظر السعودي على الإمدادات الخارجية. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فإن 21 مليون شخص يقفون في الخدمات الأساسية، وأكثر من 1.5 مليوناً آخرين نزوحاً من أماكن سكنهم. وقد رصدت منظمة «UNICEF»، حوالي 6 ملايين شخص ليس لديهم ما يكفي من الطعام.

وعلاوة على ذلك، تسعى الحكومة الأميركية لمنع التديق في انتهاكات السعودية لحقوق الإنسان في اليمن. وفي تشرين الأول 2015، قدمت لجنة عقوبات مجلس الأمن الدولي، اقتراحاً يتطلب من رئاسة اللجنة الاتصال بجميع الأطراف المتورطين في النزاع، والتأكيد على المسؤولية باحترام ودعم القانون الإنساني الدولي لحقوق الإنسان. تنتهك حكومة الولايات المتحدة الأميركية أيضاً القانون المحلي من خلال توفير المساعدات العسكرية للسعوديين.

يحظر «قانون ليبي» المساعدات الأميركية لقوات أمن أجنبية أو لضباط عسكريين إذا توفر لوزارة الخارجية الأميركية معلومات موثوقة تفيد بأن هذه الوحدة قد ارتكبت انتهاكاً لحقوق الإنسان. وقد صرح السيناتور باتريك ليبي الذي وضع القانون باسمه لمجلة «Foreign Policy» الأميركية أن «التقارير عن سقوط ضحايا بين المدنيين بسبب

... ولا تزال واشنطن تعدّ «مملكة الرمال» بالأسلحة!

الهجمات الجوية السعودية على المناطق المكتظة بالسكان في اليمن تحثنا على توجيه عدة تساؤلات عما إذا كانت هذه العمليات - المدعومة من الولايات المتحدة الأميركية - تشكل انتهاكاً لقانون ليبي».

وعلاوة على ذلك، فإن بعض المعاهدات الأميركية تنص على عدم تأمين المساعدة لأي حكومة تشارك في نمط ثابت من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

أما الدول الأعضاء الملزمة بمعاهدة تجارة الأسلحة لمراقبة صادرات الأسلحة والتأكد من أنها لن تنتهي في أيدي من ينتهكون حقوق الإنسان، وعلى رغم أن الولايات المتحدة لم توقع على هذه المعاهدة، غير أن الدول الأخرى فعلت. وبموجب اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، يُمنع توقيع إجراءات تتعارض مع الغرض أو الهدف من هذه الاتفاقية.

على الحكومة الأميركية أن تكف - على الفور - عن نقل الأسلحة والدعم العسكري للمملكة، وأن تؤيد إجراء تحقيقات مستقلة في عمليات نقل الأسلحة الأميركية وارتكاب جرائم حرب في اليمن. على الولايات المتحدة الأميركية أن تكف عن المشاركة وأن تضع حداً لفاعلية الحصار الإنساني والبحث عن أولئك المحتاجين وإيجادهم، وتقديم المساعدة لهم، وأن تسعى إلى تعزيز الجهود الدبلوماسية لإنهاء النزاع، والتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة.

وفي تطورٍ مثير للاهتمام، ساهم السعوديون بتوفير مبلغ 10 ملايين دولار أميركي لبناء مؤسسة كلينتون، قبل أن تصبح تلك الأخيرة وزيرة للخارجية. وفي عام 2011، أي بعد ستة وأحد، وثقت الخارجية الأميركية انتهاكات السعودية لا تحصى ترتكب في المملكة، وكانت هيلاري قد أشرفت بنفسها على بيع طائرات قتالية أميركية متطورة للسعودية بقيمة 29 مليار دولار، معلنة أن «هذا يندرج ضمن إطار مصالحنا الوطنية». شكلت تلك الصفقة أولوية قصوى بالنسبة إلى هيلاري، وذلك وفقاً لاندرو شابيرو مساعد وزير الخارجية. وقبل شهرين من تاريخ إبرام الصفقة، ساهمت شركة «بوينغ» - المصنعة لواحده من أكبر الطائرات المقاتلة والتي يبيعها السعوديون إلى شراؤها - في دفع 900.000 دولار أميركي لمؤسسة كلينتون.

وتؤكد هيلاري الآن على ضرورة مواصلة الولايات المتحدة للتعاون الاستراتيجي الوثيق مع المملكة العربية السعودية.

الرابحون والخاسرون في الحرب السورية

كتب باتريك كوك بيرن لـ«كاونتر بانش»:

ستتطرق معاديات السلام السورية بين الحكومة والمعارضة في الأيام القليلة المقبلة في مدينة جنيف وسط مناخ بعيد عن أطر النجاح. يكره الجانبان بعضهما، بعد مرور خمس سنوات على قتل بعضهم، ما يجعل من غير المرجح أن يتفقا على تقاسم السلطة بأي حال من الأحوال إلا تقاسماً جغرافياً، حيث يحتفظ كل طرف بالأراضي التي يسيطر عليها حالياً ويدافع عنها بالقوة المسلحة.

سيكون من الصعب بمكان، تجاهل هذا الواقع، بالنظر إلى عدم مشاركة عدد من الجماعات الأقوى المتورطة في النزاع، على الأرض في جنيف. لم تنتد دعوة تنظيم «داعش» ولا «جبهة النصرة»، وحتى لو حصل ذلك، فمن غير المرجح على الإطلاق أن يوافقا. إذ إن هناك خلافات حول تحديد من هو الإرهابي على وجه التحديد، وبالنظر إلى دعم المملكة العربية السعودية «جيش الإسلام» الذي يسيطر على معالق

«النوار» في الجانب الشرقي من دمشق، وإصرار تركيا على استبعاد الأكراد السوريين، أي حلفاء أميركا الأكثر فعالية ضد تنظيم «داعش».

تتمثل المشكلة الرئيسية المتعلقة بإنهاء الحرب في سورية والعراق، في وجود عدد من اللاعبين الأقوياء إلى الدرجة التي لا تسمح بخسارتهم، ولكنهم أضعف من أن يفوزوا. فهناك دول وحركات مثل إيران وحزب الله، تعتبر أن قتالهم يمثل في إثبات وجودهم في حرب لا يمكنهم تحمّل خسارتها. وآخرون، مثل المملكة العربية السعودية وتركيا، قد استثمروا الكثير من «المصداقية» في النضال من أجل سورية، إلى الدرجة التي تجعلهم لا يقفرون على الاعتراف بأنهم لن يحققوا هدفهم المتمثل في الإطاحة بالرئيس بشار الأسد.

تنتهي الحروب - في كثير من الأحيان - بالاستنزاف بدلاً من الاتفاق، وقد يكون هذا، هو السيناريو الأفضل لتوقعات حالة سورية. سيُنفذ وقف إطلاق النار على الصعيد المحلي، وستعلن الهدنة المسلحة، كما ستندف 600 هدنة أو أكثر خلال 15 سنة من الحرب الأهلية في لبنان بشكل دوري. أما السعودية في هذا المجال، فتكمن في أن الحركات التي قتلت من أجل العقيدة، كتكتلتي «داعش» و«جبهة النصرة»، تقاوم بهدف الدفاع عن العقيدة الإسلامية لمحاربة وقتل من يرونهم أعداء شيطانيين. ويختلف هؤلاء عن قادة الحرب اللبنانيين الذين اعتادوا على واقع أن من مصلحتهم المشتركة إيقاف قتل بعضهم.

ولكن في الوقت الذي لا ترى فيه الكثير من الإيجابيات التي سوف تنشأ عن معاديات جنيف، فإن المشهد السياسي في المنطقة أكثر تعقيداً كونه يفضي إلى عملية سلام الآن، أكثر من أي وقت مضى. فإن التدخل العسكري الروسي الذي حدث قبل أربعة أشهر يعني أن الأسد لن يخسر، على الرغم من أنه قد لا يفوز على نحو حاسم. فهو لا يزال في السلطة بسبب دعم كل من إيران وروسيا وحزب الله في لبنان، لكن وحتى مع وجود دعمهم، فإن جيشه لم يتمكن بعد من استعادة المدن التي فقدتها في السنة الماضية كمدنيتي دمر وادلب. ربما لا يرغب الرئيس الأسد في الاشتراك في مفاوضات جنيف، لكنه يعتمد الآن أكثر من أي وقت مضى على هؤلاء الحلفاء الخارجيين الذين لا يريدون أن يظلوا متورطين في حرب لا نهاية لها في سورية.

بدأ الراحون والخاسرون بالظهور الآن في سورية، على الرغم من عدم رؤية جميع المتورطين في الصراع لهذا الواقع. حيث يواجه تنظيم «داعش» قصفاً متزايداً من قبل مزيج من الأعداء المدعومين من الولايات المتحدة الأميركية والقوات الجوية الروسية، وعلى الرغم من ذلك، لا يقرب تنظيم «داعش» من نقطة الهزيمة. وما زالت الولايات المتحدة الأميركية تعلن هزيمة «داعش» في مدينة الرمادي في العراق، لكن القوات الخاصة العراقية التي استولت على المدينة المدمرة، قوامها حوالي 500 جندياً. بينما لم تتلق قوات البشمركة الكردية العراقية التي استعادت مدينة سنجار ورواتها منذ خمسة أشهر، لأن حكومة إقليم كردستان مفلسة. ويعاني الجيش السوري من نقص في الموارد البشرية، وفي الوقت الذي ترتفع فيه روحه المعنوية بدعم من الروس، غير أنه أصبح جيشاً مستنزفاً بضع خمس سنوات من الحرب. أما الأكراد السوريون فقد نجحوا في كسب رهاناتهم، لكنهم يكرهون اعتبار الولايات المتحدة الأميركية أنهم عتاد للحرب، فضلاً عن تورطهم بسبب التدخل التركي.

من الخطورة بمكان، اعتبار أي مرحلة من مراحل الحرب المستمرة، مرحلة حاسمة، وستشهد الأشهر القليلة المقبلة على إنهاء هذا الصراع.

على صحة ما نقول. تتحتمس الولايات المتحدة وحلفاؤها في سورية - أي 25.000 مقاتلاً من وحدات حماية الشعب الكردية، إضافة إلى بعض الحلفاء العرب السنة، للقضاء على آخر صلة بين تنظيم «داعش» والعالم الخارجي من وحدات عربية من «قوات سورية الديمقراطية»، وهي منظمة تسيطر عليها وحدات حماية الشعب، على سذ تشرين الموجود على نهر الفرات، 55 ميلاً شرق مدينة حلب، في 23 كانون الأول. وها هم يقتربون من معقل «داعش» في مدينة منبج، أمر ليس بالناجح، لكنه مهم لثلاثة أسباب.

أولاً: يقف «داعش» الآن أجزاء من خلفه المزعومة. ثانياً: عبر الأكراد السوريون بمساعدة حلفائهم من قوات سورية الديمقراطية، إلى غرب الفرات على الرغم من تهديد تركيا بأنها لن تدع ذلك يحدث من دون رد عسكري. ثالثاً: والأهم، دعم هجوم «قوات سورية الديمقراطية»، بالغايات الجوية الأميركية والروسية وإن في أوقات متفاوتة، وقال ممثل الأكراد السوريين: «ينفذ الروس الآن معظم غاراتهم الجوية هناك، وبعبارة أخرى، فإن الولايات المتحدة وروسيا تعملان في هذا الجزء من سورية كما لو كان بينهما تحالف عسكري».

قد تكون تركيا هي الخاسر الأكبر هنا، وهي التي بدت في موقف قوي لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط منذ عام 2011. فصورتها الجذابة كدولة مزدهرة اقتصادياً وديمقراطياً وإسلامياً، كانت مصدر اهتمام كثير من المتظاهرين العرب المتعلمين إلى الإطاحة بالحكم الدكتاتوري واستبداله. لكن، اتضح أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، كان يدعم الطائفة السنة العربية المناهضة للشريعة والأكراد والعلمانية، والتي كان يجب مقاومتها. ويعد دعم تركيا لجماعة الإخوان المسلمين أولاً، ساعدت في بعدها تنظيم «داعش»، و«جبهة النصرة» والجماعات الجهادية المتطرفة.

كان ذلك - في الواقع - سوء تقدير كارثي لكل من سورية وتركيا. حيث لم تستطع جميع الأعلام العثمانية الجديدة للرئيس أردوغان جعل تركيا قوة عظمى في الشرق الأوسط، بل ما حدث جاء على العكس من ذلك. ومن المتوقع أن تأتي استجابته لهذا الأمر في الأشهر القادمة واضحة، في الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة وروسيا - بطرق شتى وبمساعدة الحلفاء، إغلاق الحدود بين شمال سورية وتركيا.

فإنما أن يضطر الرئيس أردوغان إلى قبول استبعاد تركيا من شمال سورية، أو أن يزيد التدخل العسكري التركي، وقد يتضمن ذلك غزو شمال سورية. ويقول محللون أتراك، أنه أراد غزو شمال سورية في العام الماضي، ولكن منعه عن ذلك كبار جنرالات الجيش التركي.

سوف يكون التدخل العسكري التركي واسع النطاق، أكثر صعوبة اليوم، بعد التدخل العسكري الروسي وإسقاط طائرة روسية من قبل طائرة «F 16» تركية في 24 تشرين الثاني الماضي، وسيواجه التحرك التركي الآن في الشمال السوري رفضاً أميركياً ومقاومة من قبل الطائرات الروسية والصواريخ المضادة للطائرات.

لم تنته فصول الحرب في سورية والعراق بعد، ولكن في الوقت الذي يبدأ فيه الراحون والخاسرون في الظهور، فستكون فرص إطلاق النار على الصعيد المحلي أكثر ذي جدوى في نهاية المطاف. ربما لا يتسنى لحكومة الأسد «المعارضة» النوصل إلى اتفاق في جنيف، لكن - من المؤكد - أن القوى الخارجية التي تدعمهم، أصبحت الآن أكثر حرصاً على إنهاء هذا الصراع.



مشاهد لم يعدها السوريون قبلاً!